

Research Article

Open Access



واقع تمكين المرأة المعيلة في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية على عينة من النساء المعيلات بمدينة أوجلة

انتصار مسعود محمد^{1*}, حواء الأوجلي², دلال إبراهيم¹

ملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع تمكين المرأة المعيلة في المجتمع الليبي، معرفياً واجتماعياً واقتصادياً، وتعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال وصف واقع تمكين المرأة المعيلة بمنطقة أوجلة، لعينة من النساء المعيلات بالمنطقة البالغ عددهن (80) امرأة معيلة على اختلاف حالتهن الاجتماعية، ونظرًا إلى تجانس مفردات مجتمع الدراسة اختيرت منه عينة عشوائية قصدية عددها (20) امرأة معيلة بنسبة التمثيل (%) 25، وتعتمد هذه الدراسة على استماراة المقابلة بوصفها أداة لجمع البيانات، وقد توصلت إلى عدة نتائج من أهمها أن المرأة المعيلة لم تتمكن معرفياً؛ وذلك لقلة مشاركتها في الدورات وورش العمل، وعدم قدرتها على إكمال تعليمها بسبب الزواج المبكر في المجتمعات القروية، وتوصلت أيضًا إلى أن المرأة المعيلة لم تتمكن اجتماعياً بسبب عدة تحديات، من أهمها نظرة المجتمع الدونية للمرأة المعيلة، وشعورها بالنقص، فضلاً عن انخفاض مشاركتها في المجتمع؛ لأن مشاركتها ليست ذات جدوى، وصعوبة التواصل مع أفراد المجتمع بسبب ضيق الوقت وانغماسها في حل مشكلات الأسرة، كما أظهرت النتائج أيضًا عدم تمكن المرأة المعيلة اقتصادياً لانخفاض متوسط الدخل الشهري للأسرة، وانخفاض قيمة المعاش وعدم كفايته لاحتياجات الأسرة، وغلاء الأسعار وعدم مناسبتها لدخل الأسرة المعيلة.

الكلمات المفتاحية: التمكين، واقع تمكين المرأة المعيلة، التمكين المعرفي، التمكين الاجتماعي، التمكين الاقتصادي.

The reality of empowering female breadwinners in Libyan society: A field study on a sample of female breadwinners in the city of Uwjilh

Intisar Masoud Mohammed^{1*}, Hawaa Lujli², Dalal Ibrahim¹

The study is aimed at identifying the reality of the empowerment of women heads of Libyan society, who are knowledgeable, social and economic. The study adopts the descriptive approach by describing the reality of the empowerment of women heads of State in the Ocalia region to a sample of 80 women heads of household in the region, regardless of their social situation. Given the homogeneity of the school community's vocabulary, a random and intentional sample of 20 women with representation was selected. The study is based on the interview form as a data collection tool. The main findings of the study are that women heads of household have not been able to learn; this is due to their limited participation in courses and workshops and their inability to complete their education due to early marriage in rural communities. The results also show that women heads of household have been unable to complete their education because of several challenges, the most important of which are the perception of the dependent women's family's low income, their lack of income, their low participation in the community's low level of interest and their difficulty in communicating with members of society because of time and their desire to solve family problems.

Keywords: empowerment, the reality of empowerment of women heads of household, knowledge empowerment, social empowerment, economic empowerment



المقدمة:

يُعد التمكين من أهم المداخل التنموية الحديثة في نطاق العلوم الإنسانية عامة، وفي علم الاجتماع خاصة، والتمكين يعطي أهمية كبرى للفئات الضعيفة في المجتمع، وربما كان تمكين المرأة من أولى الاهتمامات في بعض الأقطار العربية، حيث يعد تمكين المرأة المعيلة عملية تكون من خلالها مساعدة المرأة وتعزيز قدراتها للدخول إلى سوق العمل، والحصول على دخل مناسب والتحسين من وضعها الاجتماعي والاقتصادي.

كما أن مشاركة المرأة المعيلة في التنمية وتمكينها، تُعد أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، ويقاس عليها ترتيب الدول في برامج التنمية البشرية المختلفة، حيث أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية "أن التنمية البشرية في البلدان العربية تعاني من نواقص ثلاثة هي: نقص الحرية، ونقص التمكين، ونقص المعرفة، بل إنها تعاني أيضًا من تراجع في نسبة تمكين المرأة المعيلة، ومن ثم أصبح تمكينها إحدى المهام الكبرى لبناء التنمية الشاملة في الوطن العربي، وتحرير طاقتها في إطار المساواة والعدل والإنصاف".

سيكون تحديد عناصر الورقة على النحو الآتي:

أولاً: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

لقد حظيت قضايا تمكين المرأة المعيلة في الآونة الأخيرة باهتمام دولي وإقليمي ومحل، وأصبحت محل دراسة لكثير من الباحثين، فهم يعُدّون المرأة نصف طاقة المجتمع المهدورة، ودراسة المرأة المعيلة ليست جديدة في المجتمعات الإنسانية، إلا أن الأوضاع السياسية والثورات والحروب التي مر بها الوطن العربي عاماً والمجتمع الليبي خاصه خلال العقود العشرة الأخيرة، جعلت من دراستها والبحث عن مشكلاتها ومتطلبات تمكينها أحد مؤشرات التنمية المستدامة.

يُعد تمكين المرأة المعيلة أحد أهم المؤشرات التي تعكس دور الدولة في تمكين أفراد المجتمع نساء ورجالاً دون تمييز، وعليه فإن واقع تمكين المرأة المعيلة في المجتمع الليبي غير واضح، وتحاول الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤل الذي مفاده: ما واقع تمكين المرأة المعيلة في المجتمع الليبي، بعد إجراء الدراسة الميدانية على منطقة أوجلة؟

أهمية الدراسة:

- 1- تزايد الاهتمام بقضية تمكين المرأة المعيلة.
- 2- محاولة جذب انتباه الباحثين لدراسة واقع تمكين المرأة المعيلة.
- 3- محاولة تقديم توصيات من شأنها تعزيز تمكين المرأة المعيلة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- التعرف على واقع تمكين المرأة المعيلة في المجتمع الليبي معرفياً.

- 2- تسعى هذه الدراسة للتعرف على واقع تمكين المرأة المعيلة اجتماعياً.
 - 3- تهدف هذه الدراسة للتعرف على واقع تمكين المرأة المعيلة اقتصادياً.
- الدراسات السابقة:**

لقد تعددت وتتنوعت الدراسات التي تناولت قضايا تمكين المرأة المعيلة الاجتماعية والاقتصادية، وقد أهمل الباحثون دراسة الجانب المعرفي للتمكين؛ إذ لم تتوفر أيّة دراسات - حسب علم الباحثات - عن التمكين المعرفي للمرأة المعيلة، ومن بين الدراسات التي اهتمت بالتمكين الاقتصادي دراسة محمد جمال الدين وأخرون، 2017، عن "التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة أسيوط" وهدفت الدراسة للتعرف على الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المقدمة للمرأة المعيلة بريف المحافظة من خلال القروض والمشروعات الاقتصادية، والتعرف على أهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة أثناء تنفيذها لتلك المشروعات، ثم اختيار أربع قرى، وقد سُحب عينة عشوائية بسيطة من النساء المعيلات بتلك القرى المحددة، حيث بلغ حجم العينة (250) امرأة معيلة، وأُستخدمت الاستبانة بال مقابلة لجمع البيانات والمعلومات، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج كان من أهمها ارتفاع نسبة المبحوثات اللاتي يعلنن أسرهن من المتزوجات، وأن نحو (51.1%) من النساء المعيلات ليس لديهن عمل، وهن الفئة التي تحتاج إلى إنشاء مشروعات إنتاجية لتحمل أعباء الحياة ومشقاتها، وأن (46.4%) من إجمالي المبحوثات يسهمن في النفقات الأسرية، بينما (53.6%) يسهمن بنسبة (70-80%) من النفقات الأسرية، وبذلك كنّ العائل الأساسي للأسرة، وأن (75.6%) من النساء يدرن مشروعاتهن بأنفسهن، يلي ذلك (15%) من المبحوثات اللاتي يديرن الزوج المشروع، بينما (6.8%) من المبحوثات وجد أن الشريك هو الذي يدير المشروع.

بينما ركزت دراسة أمل مسعود محمود سالم، 2013 على "محددات تمكين المرأة المعيلة بمحافظة الفيوم" وقد هدفت هذه الدراسة إلى توصيف مستويات التمكين الاجتماعي والاقتصادي للسيدات الريفيات المعيلات، والتعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ومستويات تمكين السيدات الريفيات المعيلات، وكذلك التعرف على أهم المشكلات التي تعاني منها، وتحسين مستويات تمكينها، لقد أُجريت الدراسة على السيدات المعيلات بمحافظة الفيوم البالغ عددهن (429) سيدة ريفية معيلة وفق البيانات الواردة في مديرية الشؤون الاجتماعية بمركز "أسطا" بمحافظة الفيوم لعام 2011م، وقد أختبرت عينة عشوائية منتظمة بنسبة (35%) من إجمالي السيدات الريفيات المعيلات ويبلغ عددهن (150) سيدة معيلة، وذلك باستخدام الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات والمعلومات، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن غالبية السيدات المعيلات من الأرامل وبلغت نسبتهن (90%)، وأن أكثر السيدات المعيلات غير حاصلات على شهادة حيث بلغت نسبتهن (62%)، وأوضحت النتائج

أن أكثر السيدات يعملن بالأعمال الخدمية وبلغت نسبتهن (68.7%)، ومستوى الدافع لهن منخفض وكانت نسبتهن (40.6%)، وجاء مستوى التمكين الاجتماعي منخفضاً لعدم مشاركتها في الأنشطة التنموية بنسبة (56.7%) وكذلك التمكين الاقتصادي منخفض لصعوبة الحصول على الدخل المناسب جاء بنسبة (70.7%) وأن المعيشة ذات مستوى متدين كانت بنسبة (65.3%)، نستخلص مما سبق عن دراسات تمكين المرأة المعيلة بأنها تتوزع بين التمكين الاقتصادي والاجتماعي مع غياب واضح للدراسات التي تهتم بالتمكين المعرفي للمرأة المعيلة، وبصفة عامة أظهرت الدراسات التي تمت لتمكين المرأة المعيلة بصلة وجود غياب واضح لبرامج تمكينها اقتصادياً واجتماعياً.

ثانياً: تعريف التمكين:

دخل مفهوم التمكين في مجال العلوم الاجتماعية، وهو يحمل في معناه تمكين الفرد من جمع مصادر القوة كلها لديه، وتوظيفها في حياته الاجتماعية بما فيها علاقاته وعمله؛ ولهذا ينظر للتمكين من عدة مستويات وهي:

- 1- المستوى الفردي ويعني تمكين الفرد من مصادر القوة لديه.
- 2- المستوى المنظمي ويعني مشاركة الفرد في المنظمات بفاعلية لتحقيق أهداف مشتركة بين الفرد والمنظمات.
- 3- المستوى المجتمعي يتحقق من خلال عضوية الفرد في المجتمع، ويعني تمكين الفرد من العمل التعاوني الذي يحسن من نوعية الحياة في المجتمع. (النجار وآخرون، 2014: 14)

ويعرفه البعض بأنه عملية اجتماعية متعددة الجوانب تساعد الأفراد في التحكم بحياتهم وضبطها، وهي عملية تعزز القوة (أي القدرة على التنفيذ) لدى الأفراد لاستخدامها في حياتهم ومجتمعاتهم، وفي هذا الإطار يقترح البعض عند تعريف التمكين تحديد ثلاثة مكونات رئيسة هي:

- التمكين عملية اجتماعية حيث إنه يتحدد بالعلاقة مع الآخر.
- التمكين متعدد الجوانب فهو ممكن اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً، وهو يحدث في مستويات مختلفة لفرد والمجموعة والمجتمع.

- التمكين عملية مشابهة لرحلة أو معبر نتطور بقدر ما نعمل من خلاله. (أيوب، 2010: 93) ويعرف تقرير التنمية البشرية 2010 "على أنه تعزيز قدرة الإنسان على إحداث التغيير، ويشدد على قدرة الأفراد والمجموعات على المشاركة في العمليات السياسية والإنسانية، والتأثير فيها والاستفادة منها في الأسر والمجتمعات والبلدان". (تقرير التنمية البشرية، 2010: 80).

كما يعرف التمكين على أنه عملية يكتسب من خلالها الأفراد الضعفاء التحكم في أحوالهم، ويشمل ذلك التحكم في الموارد الجسدية والبشرية والعقلانية والمالية، والتحكم في الجانب الأيديولوجي من معتقدات وقيم

واتجاهات، فالتمكين لا يعني فقط قدرة أكبر في التحكم، ولكن أيضاً ثقة أكبر في النفس والتغلب على المعوقات.
(عشي، 2020: 3)

ثالثاً: تعريف تمكين المرأة:

تبلور مفهوم التمكين في أن المرأة بحاجة لأن تحاكي الرجل حتى تصبح مواطناً كاملاً، ومن خلال المشاركة في المجال العام سوف تكسب المرأة المال وتتعلم تحمل المسؤولية، وبذلك ستكتسب� الاحترام. (الصغير، 2017: 60)

وُعرف تمكين المرأة عند صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "على أنه توفير فرص أكبر للنساء للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع، أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة كاملة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتها وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع". (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2000: 5)
كما يعني تمكين المرأة إمكان تحكمها في مسار حياتها بوجه عام، ووعيها بحقوقها وممارستها لها بشكل خاص. (عبد الجود، 2009: 15).

يعد موضوع تمكين المرأة المعيلة من الموضوعات الحديثة والشائكة في تعريف مفاهيمها حيث عُرف تمكين المرأة المعيلة: "بأنه زيادة الاهتمام بالسيدات من خلال توسيع صلاحياتهن، وإثراء كمية المعلومات التي تعطى لهن، وتوسيع فرص المبادرة لاتخاذ قراراتهن، ومواجهة مشكلاتهن التي تعرّض أداءهن لواجباتهن". (عبد المنعم، 2022: 120)

وُعرف أيضاً بأنه الإستراتيجيات التي يقوم بها الممارس المهني لمساعدة المرأة المعيلة على تحقيق مطالبيها المشروعة، وذلك بمساعدتها على أن تصبح قادرة على مواجهة الضغوط والمواقف والتحولات التي تمر بها، وذلك عن طريق زرع الأمل وتقليل المقاومة، والتكافؤ، وتحديد مناطق القوة وقدراتها الاجتماعية وتدعمها، وتجزئه المشكلات إلى أجزاء يمكن حلها بسرعة أكبر. (سالم، 2013: 6)
رابعاً: تعريف المرأة المعيلة:

على الرغم من عدم وجود تعريف محدد متطرق عليه لمصطلح المرأة المعيلة، إلا أن هناك تعريفات ركزت على رئاسة المرأة للأسرة، وأخرى ركزت على إعالة المرأة للأسرة، فتعريف الأمم المتحدة يعرف النساء اللاتي يرأسن أسرة بأنهن النساء اللواتي يدرن اقتصadiات الأسرة نيابة عن رأس الأسرة الذكر الغائب. (سالم، 2013: 18)

وُعرفت "بأنها هي المرأة التي تعرضت لمجموعة من الظروف الاجتماعية أدت بها أن تكون المسؤولة عن إعالة أسرة". (فوزي، 2011: 23)

وقد تكون المرأة المعيلة لنفسها غير متزوجة، ولكن ربما أجاتها الظروف للعمل بعد أن فقدت المعيل (الأب، الأخ) أو ربما تعيش أزمة مالية خانقة أجاتها للعمل من أجل القوت. (سبستان، 2012: 60). وكذلك تعد المرأة المعيلة هي التي تتولى رعاية شؤون أسرتها مادياً بمفردها دون الاستناد إلى وجود الرجل (زوج، أخ، أب) وعلى هذا تدخل ضمن هذه الدائرة عدة شرائح نسائية، فقد تكون المرأة المعيلة لنفسها هي امرأة متزوجة ولكنها فقدت زوجها فهي إما أن تكون (أرملة وإما مطلقة وإما مهجورة) وربما كان الزوج موجوداً ولكنه إما مريض وإما عاجز عن العمل، (كاظم، 2011: 9) ومن ثم فهو عاجز عن الإنفاق الذي هو مسؤولية الرجل تجاه المرأة، وهو أيضاً حق المرأة على زوجها، وقد يكون قادراً على الإنفاق ولكنه بخيل إلى درجة لا يوفر معها الموارد الضرورية اللازمة لها، الأمر الذي يجعل المرأة مضطربة للعمل من أجل إشباع الحاجات الإنسانية الأولى، (الصغير، 2017، 57)، وقد تكون المرأة المعيلة لنفسها غير متزوجة أصلاً، وأجاتها الظروف للعمل بعد أن فقدت المعيل (الأب أو الأخ) أو ربما تعيش أزمة مالية خانقة تضطرها للعمل من أجل القوت، وهذا الأمر يتطلب ضرورة تمكين المرأة المعيلة معرفياً واجتماعياً واقتصادياً. (الصغير، 2017: 58)

خامساً: أهداف تمكين المرأة.

يهدف التمكين بصفة عامة إلى إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته، وما بداخله من قدرات ومهارات يصل بها إلى نوعية الحياة التي يريدها، وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات والسلع، وتعزيز قدرات الأفراد.

وهناك العديد من الأهداف الفرعية لعملية تمكين المرأة منها:

- تهم عملية التمكين بزيادة ثقة المرأة بذاتها، وزيادة استقلاليتها.
- يعمل التمكين على مساعدة المرأة على رؤية نفسها، وإيجاد حلول ذاتية لمشكلتها.
- يساعد التمكين المرأة للتحكم في شؤون الحياة الشخصية، وزيادة الثقة بالنفس، والقدرة على التصرف في الأمور الحياتية اليومية.
- يجعل التمكين المرأة تستخدم قدراتها الكاملة للعمل مع الآخرين.
- يعمل التمكين على خلق سياق تنموي للمشاركة والتفاعل بالاستناد إلى تطوير المهارات والقدرات والثقة بالنفس وفرص التطوير المعرفي. (سالم، 2013: 9).

سادساً: آليات تمكين المرأة:

- 1- ترقية وعي النساء بذاتهن وحقوقهن.
- 2- تقديم القروض الصغيرة للنساء.
- 3- توفير فرص النساء للتعبير عن أنفسهن.

4- تمية قدرات المرأة ومهاراتها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية، ومساعدتها على المساهمة بقدم المجتمع.

5- إتاحة إكمال تعليمهن، ومن ثم تشجيع من ترغب في ذلك.

6- توعية المجتمع بأهمية المرأة وأهمية تعليمها وتأهيلها لمهنة تساعدها في الحياة. (عبد الجود، 2009: 21)
سابعاً: مبادئ تمكين المرأة:

يعتمد تمكين المرأة على عدة مبادئ أساسية هي:

1 - المشاركة: يعد مبدأ المشاركة من أهم مبادئ التمكين، حيث إنه يبني أساس عملية المشاركة على إحساس المرأة بمشكلاتها، والمشاركة في حلها بناءً على قدراتها.

2 - الاعتماد على الذات: يسعى مدخل التمكين إلى العمل على تمية قدرات المرأة الشخصية، لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها.

3 - العدالة المجتمعية: يسعى مدخل التمكين إلى إحداث المساواة والعدالة وتحقيقها بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرمون والضعفاء، ويكون ذلك بأسلوب موضوعي بعيداً عن التحيز الشخصي.

4- البدء مع المجتمع: حيث يتعامل التمكين مع المرأة من حيث هي، ثم محاولة مساعدتها على تمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة، ثم محاولة تمتيتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها. (عبد الله، 2021: 16)

ثامناً: أنواع تمكين المرأة:

تعددت أنواع تمكين المرأة بين الباحثين والعلماء؛ لأهمية دورها داخل المجتمع، وتتنوعت بين التمكين المعرفي، والتمكين القانوني، والتمكين الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين المؤسسي، والتمكين السياسي، والتمكين النفسي، وسيكون التركيز في هذه الدراسة على ثلاثة أنواع لتمكين المرأة المعيلة، وهي:

- التمكين المعرفي.

- التمكين الاجتماعي.

- التمكين الاقتصادي.

1- التمكين المعرفي:

هو امتلاك المرأة للمعرفة والمهارات والقدرات التي تساهم في تعليمها بشكل كبير، ومن ثم إيجاد فرص للتدريب في المجالات جمياً للقضاء على التمييز والتبعية، وللحصول على المعلومات الكافية من خلال حوارها مع الآخرين عن طريق تبادل الأفكار وجهات النظر والقدرة على إدارة النقاش والاستماع الجيد الذي يؤدي إلى فهم وجهات النظر، واكتساب مهارة الإقناع نتيجة الحوار الفعال، والبناء عن طريق إيصال أفكارها وقدراتها المعرفية. (قائد، 2010: 32).

ومن هنا نؤكد أن تكون المرأة المعيلة مؤهلة اجتماعياً وتربوياً وثقافياً، وأن تكون على قدر من التعليم، فبدون التأهيل لا يمكن للمرأة أن تؤدي دورها داخل الأسرة وخارجها، وب بدون التعليم وغياب الوعي لا يمكن للمرأة المعيلة أن تعرف حقوقها، وتلتزم بأداء واجباتها داخل الأسرة والمجتمع. (عبد الجاد، 2009: 22)

لا يمكن تمكين المرأة دون توفير التدريب الملائم بصفة مستمرة، وحصول المرأة على أعلى درجات المعرفة والمهارات المختلفة، حيث يجب توفير برامج تدريبية حول العديد من القضايا المتعلقة بالمرأة المعيلة، واكتساب المعرفة، والمهارات الالزامية للتصرف وتحمل المسؤولية، وتحقيق مبدأ الرقابة الحقيقي وكذلك السعي لتوفير المعلومة الجيدة والمتتجدة حيث تعد المعلومة سلاحاً تعتمد عليه المرأة في اتخاذ قراراتها، (البني، 2017: 68، 69) ويستدل على ذلك في هذه الدراسة من خلال المؤشرات الآتية:

- نوعية التدريب الذي تتحصل عليه.
- درجة تعليمها.
- نسبة اكتسابها للمهارات.

2- التمكين الاجتماعي:

يتشكل التمكين الاجتماعي بمشاركة المرأة في القضايا المجتمعية، وتأكيد دورها المهم في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع، والعمل من خلال إستراتيجية وطنية قائمة على توفير الخدمات التي تساعد المرأة في إحداث التوازن في مسؤوليتها المجتمعية ودورها التنموي، كما أنه يفضي - بطبيعة العوامل والظروف المسببة - لتبني النساء من خلال إمكان المراجعة النقدية الذاتية لخبرات النساء، وتحديد أنماط السلوك المؤدية للتبني والشعور بالدونية؛ لذلك يشير التمكين الاجتماعي إلى فهم الحاجة لصنع خيارات جديدة للمرأة والمجتمع، (عشى، 2020: 7) يتضمن التمكين الاجتماعي رؤية متكاملة تهدف إلى إزالة العوائق الاجتماعية كافة، والتغلب على الأشكال المختلفة لعدم المساواة وضمان تكافؤ الفرص في المجالات المختلفة، ويمكن تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة من خلال زيادة نسبة مشاركتها في القضايا المجتمعية، وإيجاد المزيد من العلاقات المتعددة التي تساعده في إحداث التوازن في مسؤوليتها الأسرية ودورها التنموي، وكذلك رفع مستوى الوعي للقضاء على أشكال التمييز ضدها، والمشاركة الوعائية للمرأة في إدارة شؤون أسرتها وقدرتها على بناء ثقافة اجتماعية تحدّ مما يعرف بالسلطة الذكورية، (عشى، 2020: 7، 8)، وضرورة تفعيل قدراتها الاجتماعية وتنميتها، ومساعدتها وتدريبها على تحسين شبكة العلاقات الاجتماعية، وإعادة تشكيل المحيط البيئي لها، وتعديل النسق القرابي، والعمل على وعي القدرات الشخصية والذاتية واستثمارها لديها؛ لأهمية دورها في حل مشكلاتها ومواجهتها وتمكينها من ريادة أسرتها، (عبد الجاد، 2009: 43)، وإيجاد سياق تنموي مواطٍ للمشاركة والتفاعل بالاستناد إلى تطوير المهارات والقدرات وزرع الثقة بالنفس؛ لأخذ القرارات المناسبة في حياتها داخل الأسرة وخارجها، ويستدل على ذلك في هذه الدراسة من خلال معرفة:

- العلاقات الاجتماعية للمرأة المعيلة.

- نسبة وعي المرأة المعيلة.

- مدى مشاركتها في الحياة الاجتماعية.

3- التمكين الاقتصادي:

التمكين الاقتصادي للمرأة يُبنى على السياسات الممكنة، واتخاذ التدابير الالزمة كلها؛ للقضاء على الفقر والتخفيض من آثاره على المجتمع كله وعلى المرأة خاصة، وذلك بإزالة أسبابه في إطار من التنمية المتكاملة التي تأخذ ببدأ الاعتماد على الذات ما أمكن، والتمكين الاقتصادي هو تزويد المرأة بفرص عمل تجعلها عنصراً فعالاً لتحقيق التنمية في مجتمعها، والتنمية الذاتية لها ولأسرتها، حيث إن إحداث تغيير في المجتمع مرتبط بالارتقاء بالمرأة اقتصادياً وجذبها من دائرة الفقر. (عبد السميع، 2020: 8)

إن عملية التمكين الاقتصادي للمرأة تتكون من ثلاثة معطيات، وهي بمنزلة المؤشرات التي يمكن على أساسها قياس مدى نجاح عملية التمكين.

1- الموارد: وهي التعليم والعمل.

2- العنصر البشري: المرأة وهي المحور الأساسي لعملية التمكين.

3- النتائج والإنجازات: التي تتمثل في المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية. (عكور، بدون سنة: 8)

حيث إن تحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي يرتبط بـمدى مشاركة المرأة في دائرة النشاط الاقتصادي، وتعد هذه المشاركة إحدى المعالم الرئيسية لترتيب الدول في تقارير التنمية البشرية، ويتحقق ذلك بما يأتي:

- زيادة قدرة المرأة على توليد الدخل.

- تنمية المهارات الخاصة بدخولها السوق.

- زيادة فرص المرأة في الحصول على قروض.

- زيادة وعي المرأة بإسهامها في اقتصاد الأسرة. (بن سعود، 2010: 54)

ومساعدة المرأة في الحصول على فرص عمل لائقـة، وفي بناء قدراتها ومهاراتها بـبدء العمل في أعمال مربحة والتـوسيـع في نطاق التـدريب، وعليـه، فإن زـيادة تمـكـين المرأة المعـيلـة اقـتصـاديـاً لا يـؤـدي فـقـط لـتحـسـين وـضـعـها، وإنـما يـنـعـكـس إيجـابـاً عـلـى الأـسـرـة وـالـمـجـتمـع كـلـهـ، وـيـسـتـدـلـ عـلـى ذـلـكـ فـي هـذـهـ الـدـرـاسـةـ مـنـ خـلـالـ المؤـشـراتـ الـآـتـيـةـ:

- ملائمة ظروف العمل.

- مدى وعيها بالمشروعـاتـ.

- زيادة مستوى الدخل.

تاسعاً: منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف دقيق للظاهرة، من خلال وصف واقع تمكين المرأة المعيلة بمنطقة أوجلة، لعينة من النساء المعيلات بالمنطقة، والبالغ عددهن (80) امرأة معيلة على اختلاف حالتهن الاجتماعية، ونظرًا إلى تجانس مفردات مجتمع الدراسة اختيرت منه العينة العشوائية القصدية (20) امرأة معيلة بنسبة التمثيل (25%)، كما أن هذه الدراسة تعتمد على استماراة المقابلة بوصفها أداة لجمع البيانات، وقد أستعين بمقاييس تمكين المرأة المعيلة الوارد في دراسة (سعد الله، 2011)، مع تعديل بعض الفقرات أو إضافتها أو حذفها بما يتناسب مع الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الليبي، ثم استخدام المجموعة الإحصائية بالعلوم الاجتماعية (spss) وذلك باستخدام الربيعيات، وجداول التوزيع التكراري، وقد اختيرت النسب المئوية لتحليل البيانات.

عاشرًا: نتائج الدراسة الميدانية وتوصياتها.

1 - خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (1) يبين خصائص المبحوثين

النسبة	العدد	التصنيف	المتغير
%20	4	من 29 إلى 41 سنة	العمر
%50	10	من 42 إلى 51 سنة	
%30	6	من 52 إلى 64 سنة	
%40	8	موظفة	المهنة
%55	11	ربة بيت	
%5	1	ممرضة	
%15	3	لا يوجد دخل	
%65	13	من 450 إلى 1050	
%20	4	من 1051 إلى 1800	
%15	3	معيلة لنفسها	عدد أفراد الأسرة
%55	11	من 1 إلى 3	
%30	6	من 4 إلى 6	
%30	6	ابتدائي	المستوى التعليمي
%35	7	إعدادي	
%15	3	ثانوي	
%20	4	جامعي	

يتضح من بيانات الجدول السابق أن أفراد العينة الالاتي تتراوح أعمارهن من (42-51) هن أعلى نسبة، حيث بلغت (50%)، ثم تليها الفئة التي تتراوح أعمارهن من (52-64) حيث بلغت (30%)، ثم الفئة التي تتراوح أعمارهن من (41-29) حيث بلغت (20%)، وهي نتيجة متوقعة باعتبار أن الدراسة عن المرأة المعيلة والأرملة، كما أن غالبية أفراد العينة كن دون عمل أو وظيفة حيث بلغت نسبتهن (55%)، تليها الموظفات حيث بلغت نسبتهن (40%)، وهي نتيجة مقلقة باعتبار أن (50%) من المعيلات بدون وظيفة، وأن غالبية المبحوثات كان دخلهن من (450-1100) حيث بلغن (65%) بدون دخل، تليها (20%) من كان دخلهن بين (1051-1800)، وهذا يعكس حصول غالبية المبحوثات على دخل شهري ثابت، ولكنه قد لا يكفي الاحتياجات اليومية للأسرة المعالة، وغالبية أفراد الأسرة المعالة تركزت من (1-3) أفراد بنسبة تبلغ (55%)، ثم من (4-6) بنسبة (30%)، ثم تليها المعيلة لنفسها بنسبة (15%)، وإن غالبية أفراد العينة كان مستواهن التعليمي إعدادي وبلغت نسبتهن (35%)، يليها المستوى الابتدائي بنسبة (30%) ثم الجامعي بنسبة (20%) ثم الثانوي بنسبة (15%)، ويتبين من هذا أن الزواج المبكر يمنع المرأة من التعليم للحصول على شهادة، وهذا بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية التي لا تهتم بتعليم المرأة، وهو ما كان متعارفاً عليه في المجتمعات القروية أي مجتمع الدراسة.

3- أسباب الإعالة:

جدول رقم (2) يوضح توزيع المبحوثين حسب سبب إعالة الأسرة

المتغير	تصنيف	العدد	النسبة
سبب إعالة الأسرة	وفاة الزوج	10	%50
	الطلاق	5	%25
	وفاة الأب	4	%20
	الأب عاطل عن العمل	1	%5

يتضح من بيانات الجدول أن (50%) من المبحوثات كان سبب الإعالة وفاة الزوج، يليها (25%) من المبحوثات كان سبب إعالة الأسرة هو الطلاق، ثم (20%) من المبحوثات كان سبب الإعالة وفاة الأب، يليها (5%) كانت الإعالة بسبب عطل الأب عن العمل، ويتبين من هذا الجدول أن غالبية المبحوثات كان سبب إعالة أسرهن هو وفاة الزوج، وهي نسبة متوقعة باعتبار أنه عند فقد الزوج أو رب الأسرة ستتجد المرأة نفسها المعيلة الوحيدة للأسرة، وهذا هو المتعارف عليه في مصطلح الإعالة، وهذه النسبة تختلف مع دراسة (محمد جمال الدين) حيث أظهرت الدراسة أن غالبية المبحوثات الالاتي يعلن أسرهن هنّ من المتزوجات، أي إن الزوج موجود ولكنه إما عاطل عن

العمل وإنما يعني من مرض، وهذا مؤشر خطير على مفهوم الإعاقة، بينما تتفق مع دراسة (أمل مسعود) التي وجدت نسبة النساء الأرامل اللاتي يُعلن الأسرة هي الأعلى بنسبة (62%).

3- الإجابة عن تساؤلات الدراسة من خلال أهدافها:

إجابة السؤال الأول: الذي يبحث عن واقع تمكين المرأة المعيلة معرفياً كما هو موضح في الجدول رقم (3):

جدول رقم (3) يوضح واقع التمكين المعرفي للمرأة المعيلة

محайд		غير موافقة		موافقة		واقع التمكين المعرفي للمرأة المعيلة	م
نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار		
%5	1	%60	12	%35	7	الاشتراك في الدورات وورش العمل.	1
%10	2	%50	10	%40	8	بعض أنواع التعليم تتناسب مع قدراتي وإمكاناتي.	2
%5	1	%60	12	%35	7	القدرة على إكمال التعليم.	3
%10	2	%45	9	%45	9	صعوبة الحصول على المعلومات.	4
%5	1	%30	6	%65	13	المشاركة واكتساب المهارات.	5

يتضح من بيانات الجدول أن غالبية المبحوثات لم يرغبن في الدورات التدريبية حيث بلغت نسبتهن (60%)، في حين أن (50%) منهن وجدن أن بعض أنواع التعليم لا يتتناسب مع قدراتهن، وأن (60%) من المبحوثات لديهن القدرة على إكمال التعليم، وبالرغم من ذلك لم يكملنه، وأن (45%) من المبحوثات وجدن صعوبة في الحصول على المعلومات مقابل (65%) منهن يرغبن في المشاركة في الدورات التدريبية التي تمكّنهن معرفياً، ويتبّع لنا من البيانات السابقة أن التمكين المعرفي للمرأة الليبية المعيلة ما زال دون المستوى المطلوب، وقد يرجع ذلك إلى قلة المراكز والبرامج والدورات التدريبية التي تؤهل المرأة معرفياً، فضلاً عن عزوف النساء المعيلات عن المشاركة في الدورات التدريبية - هذا إن وجدت - وذلك بسبب ثقافة المجتمع الليبي التي تتظر للمرأة المعيلة على أن مكانها هو البيت ورعاية الأطفال بعد وفاة زوجها أو طلاقها، وترفض خروجها للعمل، وهذا ما يعكس صعوبة حصولها على المعلومة بسبب انغلاقها على نفسها وعزلتها في منزلها.

إجابة السؤال الثاني: الذي يبحث عن واقع تمكين المرأة المعيلة اجتماعياً كما هو موضح في الجدول رقم (4):

جدول رقم (4) يوضح واقع التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة

محайд		غير موافقة		موافقة		واقع التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة	م
نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار		
%5	1	%60	12	%35	7	صعوبة التواصل مع باقي أفراد المجتمع.	1
%15	3	%5	1	%80	16	القيام بدورك داخل الأسرة.	2
%20	4	%40	8	%40	8	التعرف على الأسباب الحقيقة للمشكلات.	3

محайд		غير موافقة		موافقة		واقع التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة	م
نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار		
%5	1	%5	1	%90	18	الاعتماد على الذات في مواجهة الظروف.	4
%10	2	%65	13	%25	5	فاعلية المشاركة في المجتمع.	5

يتضح من بيانات الجدول أن غالبية النساء المعيلات لا يجدن صعوبة في التواصل مع باقي أفراد المجتمع حيث بلغت نسبتهن (60%)، وهذا مؤشر جيد للتمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة، وأن غالبية المبحوثات قادرات على القيام بأدوارهن داخل الأسرة بنجاح بنسبة (80%)، وقد بلغت نسبة عدم قدرتهن على التعرف على المشكلات التي تواجههن (40%)، وكانت غالبية المبحوثات قادرات على الاعتماد الذاتي بنسبة (90%) لهذه الفئة، في حين كانت (65%) من النساء يشعرن بأن مشاركتهن في المجتمع ليست ذات جدوى، وهي نتيجة غير متوقعة بسبب العلاقات الاجتماعية الجيدة، وسهولة التواصل مع أفراد المجتمع المحيط بهن، ويتبين مما سبق أنه بالرغم من أن مستوى التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة لم يكن منخفضاً انتفاضاً كبيراً إلا أن ذلك لم ينعكس على نسبة مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والتنموية، وهي نتيجة اتفقت مع دراسة (أمل مسعود) حيث أظهرت أن مستوى التمكين الاجتماعي للنساء المعيلات منخفض بسبب عدم مشاركتهن في الأنشطة التنموية والاجتماعية.

إجابة السؤال الثالث: الذي يبحث عن واقع تمكين المرأة المعيلة اقتصادياً كما هو موضح في الجدول رقم (5):

جدول رقم (5) يوضح واقع التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة

محайд		غير موافقة		موافقة		واقع التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة	م
نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار		
%5	1	%30	6	%65	13	العمل بكفاءة مهما كانت ظروف العمل.	1
%10	2	%50	10	%40	8	التمييز بين الرجال النساء في محيط العمل.	2
%2	2	%10	2	%80	16	المشاركة في المشروعات.	3
%0	0	%50	10	%50	10	إدارة مشروع خاص بالمنزل.	4
%5	1	%65	13	%30	6	كفاية الدخل لمتطلبات الحياة اليومية.	5

ويتبين من البيانات السابقة أن التمكين الاقتصادي للمرأة الليبية المعيلة كان متدنياً، وذلك على الرغم من أن النساء المعيلات لا يشعرون بالتمييز بينهن وبين الرجال في محيط العمل وقد كانت نسبتهن (50%)، ومن يعملن بجد مهما كانت ظروف العمل صعبة كانت نسبتهن (65%)، ومن يدرن مشاريع خاصة بهن في المنزل لإعالة أسرتهن كانت نسبتهن (50%) ولكن ذلك لم ينعكس على تمكينهن اقتصادياً، فضلاً عن (65%) رأين عدم كفاية دخلهن لتلبية جميع متطلبات أسرهن، وهذا مؤشر قد يدل على أنهن تحت خط الفقر هن وأسرهن، وهذا ما اتفق مع دراسة (أمل مسعود) التي توصلت إلى أن مستوى التمكين الاقتصادي للنساء المعيلات منخفض بسبب صعوبة حصولهن على الدخل المناسب، وأن (95%) من السيدات المعيلات يقعن في فئة المستوى المعيشي المتدني.

وعليه توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها:

- 1- أظهرت النتائج أن المرأة المعيلة لم تتمكن معرفياً، وذلك لقلة مشاركتها في الدورات وورش العمل وعدم قدرتها على إكمال تعليمها بسبب الزواج المبكر في المجتمعات القروية، وربما يعزى ذلك إلى صعوبة حصول هذه الفئة من النساء على المعلومات.
- 2- توصلت النتائج إلى أن المرأة المعيلة لم تتمكن اجتماعياً بسبب عدة تحديات، من أهمها نظرية المجتمع البدوئية للمرأة المعيلة وشعورها بالنقص، فضلاً عن انخفاض مشاركتها في المجتمع وأن مشاركتها غير مجده، وعزوفها وصعوبتها تواصلها مع أفراد المجتمع كان بسبب ضيق الوقت وانغماسها في حل مشكلات الأسرة.
- 3- أن المرأة المعيلة قادرة على القيام بدورها داخل الأسرة بنجاح، مع أنها تشعر بمسؤولية كبيرة اتجاه أفراد الأسرة المعالة، ومع ذلك تستطيع التعرف على الأسباب الحقيقية للمشكلات التي تواجهها.
- 4- أظهرت النتائج عدم تمكن المرأة المعيلة اقتصادياً لانخفاض متوسط الدخل الشهري للأسرة، وانخفاض قيمة المعاش وعدم كفايته احتياجات الأسرة، وغلاء الأسعار وعدم مناسبتها لدخل الأسرة المعيلة، وعمل مشروعات خاصة داخل المنزل للتحسين من وضعها الاقتصادي.
- 5- إن المرأة المعيلة على الرغم مما تعانيه من صعوبات ومشكلات متعددة وضعف تمكينها إلا أنها تكافح من أجل تحقيق حياة أفضل للأسرة المعالة.

وبذلك توصي الدراسة بالآتي:

- 1- محاولة دعم المرأة المعيلة بدورات تدريبية لمساعدتها على تنمية مهاراتها، وتخصيص جزء من التدريب لمناقشة القضايا ذات الصلة بأدوارها التي من شأنها أن ترفع من قيمة المرأة المعيلة في المجتمع.
- 2- مساعدة المرأة المعيلة على إكمال تعليمها، وذلك من خلال التحاقها بمجموعات التقوية التي تنظمها مدارس التعليم المختلفة، وإعفائها من سداد قيمة الاشتراك أو تخفيض قيمة الاشتراكات لتشجيعها على التعليم؛ ليتمكنها الحصول على المعلومات وفهمها.
3. العمل على تسهيل تمكين المرأة من المشروعات التي تتناسب مع قدراتها، واستثمار إمكاناتها، وتقديم الدعم لها بأشكاله كافة من أجل تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة المعيلة ورفع مستواها المعيشي.
- 4- إجراء البحوث العلمية في مجال المرأة المعيلة؛ للوقوف على العوامل الحقيقة التي تقف وراء عدم تمكين المرأة المعيلة معرفياً واجتماعياً واقتصادياً.

المراجع

- 1- أيوب، رائدة، 2010، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتباھية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري، جامعة الدول العربية، سوريا.

- الصغير، علي محمد، آخرون، 2017، المرأة المعيلة الأوضاع والمشكلات دراسة ميدانية على النساء الليبيات، منشورات مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية، ليبيا.
- النجار، سميرة أبو الحسن عبد السلام، آخرون، 2014، التمكين النفسي للأم المعيلة بين الواقع والمأمول، جامعة القاهرة - كلية الدراسات العليا للتربية، ع 3، ج 22.
- بن سعود، ريم عبد الرحمن بركات، 2010، سياسات تمكين المرأة في ليبيا دراسة تحليلية لتشريعات العمل ومدى توافقها مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خلال الفترة 1989 - 2010، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة بنغازي، ليبيا.
- تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الإنمائي ، bdf. g.undp.hdr://,2010
- شعبان، سعد الله يسري، 2011، مقياس تمكين المرأة المعيلة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، ع 30، ج 2.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مدخل سياسات النوع الاجتماعي، PDF.2000
- عبد الله، نمر ذكي شلبي، 2021، "التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بقطاع التعليم"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع 53، ج 1.
- عبد الجود، سلوى عبد الله، 2009، "استخدام إستراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها دراسة ميدانية على عينة من النساء المعيلات بجمعية دار السلام بالمندرة"، جامعة حلوان - كلية الخدمة الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، ع 26، ج 4.
- عبد السميع، شيماء معرض معرض، 2020، "دور الجمعيات الأهلية في التمكين الاقتصادي للمرأة"، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، ع 18
- عبد المنعم، رباب عاطف محمود، 2022، "مؤسسات المجتمع المدني وتمكين المرأة المعيلة دراسة ميدانية على عينة من النساء المعيلات بمحافظة بني سويف"، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ع 28، ج 1
- عشي، مريم، 2020، "تمكين المرأة المفهوم والأبعاد"، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، جامعة العربي التبיסي، ع 14، ج 2
- عكور، إيمان، التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع والآفاق وزارة العمل الأردنية نموذجا، منظمة العمل العربية.

-14 فتحي ذياب سبيتان، 2012، قضايا عالمية معاصرة، الجنادية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

Bdf

-15 فوزي، هناء محمد، 2011، دور الجمعيات في تمكين المرأة المعيلة للحصول على الخدمات الاجتماعية في المجتمعات العشوائية، المعهد العالي للخدمات الاجتماعية بالقاهرة. Bdf

-16 قائد، أسماء محمد مهدي ،2021، التمكين الاقتصادي للمرأة العربية اللاجئة في تركيا دراسة تطبيقية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين – ألمانيا. bdf

-17 كاظم، ودبان ياسين عبيد ،2011، مشكلات النساء المعيلات دراسة ميدانية في مدينة بغداد.

bdf

18-لبني، طبلي،2017، متطلبات تمكين العاملين لإدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، دراسة استطلاعية لآراء مجموعة من أساتذة جامعة العربي بن مهدي -بأم البوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر . bdf